OPEN ACCESS
Received: 09/01/2025
Accepted: 23/03/2025

مجلة الآداب

The Relationship between Negation and the Constructions of Exception and Emphasis in the Verses of the Holy Qur'an: A Grammatical-Semantic Study

Dr. Hassan Ali Nasser Jahlan *

hassan.jahlan@tu.edu.ye

Abstract:

This study fundamentally aims to identify the Quranic verses in which the construction of negation occurs in conjunction with the constructions of exception and emphasis. It elucidates the nature of the relationship arising among these constructions and their impact on the intended meaning. The study is structured into an introduction and two sections, concluding with some significant findings. The introduction provides an exposition the conceptual foundations of negation, exception, and emphasis, alongside selected grammatical rulings pertinent to these constructions. Section one focuses on the relationship between the construction of negation and the construction of exception. Section two addresses the relationship between the construction of negation and the construction of emphasis. Key findings indicate that the three grammatical constructions - negation, exception, and emphasis - are all attested within the Holy Qur'an. However, certain particles specific to particular constructions are absent therein. Furthermore, a demonstrable and intricate relationship exists between the construction of negation and those of exception and emphasis when they co-occur within Qur'anic verses. This relationship yields a profound effect and carries significant semantic implications for clarifying the objective and intended signification of the verse.

Keywords: Construction, Semantics, Negation, Exception, Emphasis.

*Assistant Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Thamar University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Jahlan, H. A. N. (2025). The Relationship between Negation and the Constructions of Exception and Emphasis in the Verses of the Holy Qur'an: A Grammatical-Semantic Study, *Journal of Arts, 13*(3), 340 -361. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2760

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 09/ 01/ 2025
تاريخ القبول:23/ 03/ 2025

مجلة الآداب

العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوبي الاستثناء والتوكيد في آيات القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية

د. حسن علي ناصر جهلان*
hassan.jahlan@tu.edu.ye

ملخص:

يرمي هذا البحث بصورة أساسية إلى تتبع الآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب النفي مقترنًا بأسلوبي الاستثناء والتوكيد، وبيان مدى العلاقة الناشئة بين هذه الأساليب، وأثر ذلك في الدلالة على المعنى المراد. وتمَّ تقسيم البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين، ثم ذيلته بخاتمة لخصت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج البحث. التمهيد: وتحدثتُ فيه عن مفهوم أساليب النفي والاستثناء والتوكيد وبعض أحكام هذه الأساليب. المبحث الأول: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب الاستثناء. المبحث الثاني: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب التوكيد. وتوصل البحث إلى أنَّ الأساليب النحوية الثلاثة: النفي والاستثناء والتوكيد قد وردت جميعها في القرآن الكريم، إلا أن هناك بعض الأدوات التي تخص بعض الأساليب لم ترد في القرآن الكريم، وأن ثمَّة علاقة وثيقة بين أسلوب النفي وأسلوبي الاستثناء والتوكيد عند ورودهما بصورة مجتمعة في آيات القرآن الكريم، ولهذه العلاقة أثر بليغ ودلالة عظيمة في بيان هدف الآية وإيضاح مغزاها.

الكلمات المفتاحية: الأسلوب، الدلالة، النفي، الاستثناء، التوكيد.

* أستاذ اللغويات المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية..

للاقتباس: جهلان، ح. ع. ن. (2025). العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوبي الاستثناء والتوكيد في آيات القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية، *مجلة الآداب*، *13* (3)، 340-361. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2760

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدِّمة

إنَّ القرآن الكريم معجزة الإسلام الخالدة، ودراسة النحو من خلاله، وفَهْم التراكيب والمعاني النَّحْوية لآياته ترشِدُنا إلى مواطن الجمال البلاغي، والسحر البياني فيه وتذوقه، والإيمان بإعجازه؛ ولأجل ذلك فضَّلْتُ أنْ أقوم بدراسة نحوية من خلاله.

وبعد مدّة من التفكير والبحث والتأمل في القرآن الكريم لاحظت ورود الأساليب النحوية بمختلف أنواعها في آياته وبصورة شائعة من شرط واستفهام ونفي واستثناء وتوكيد... وغيرها من الأساليب، إلا أن الذي لفت انتباهي هو ورود أسلوبين نحويين أو أكثر بصورة مجتمعة في آية واحدة دون أن يكون بين هذه الأساليب أدنى تعارض أو تناقض، وإنما يسهم كلٌّ منها مع الآخر في الدلالة على المعنى؛ وهذا ما دفعني إلى تناول هذه القضية بالبحث والدراسة.

ولأنَّ دراسة الأساليب النحوية بأنواعها المختلفة يتطلب دراسة واسعة ومستفيضة، فقد قصرت البحث على دراسة ثلاثة أساليب نحوية فقط، وهي أسلوب النفي وأسلوب الاستثناء وأسلوب التوكيد؛ حرصًا مني على الإلمام بكل جوانبها من ناحية، وألا يطول البحث ويخرج عن مواصفاته العلمية المشروطة من ناحية أخرى، فحمل البحث عنوان: **(العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوبي الاستثناء والتوكيد في آيات القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية).**

ويهدف هذا البحث إلى تتبع الآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب النفي مقترنًا بأسلوب الاستثناء أو أسلوب التوكيد، وبيان مدى العلاقة الناشئة بين هذه الأساليب، وأثر ذلك في الدلالة على المعنى المراد، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – هل استعمل القرآن الكريم الأدوات الدالة على النفي والاستثناء جميعها، أو أن بعضها لم يرد في القرآن؟

2 – هل استعمل القرآن الكريم التوكيد اللفظي، وهل استعمل التوكيد المعنوي بكل ألفاظه؟

3 – ما مدى العلاقة الناشئة بين أسلوب النفي وأسلوب الاستثناء إذا وردا بصورة مجتمعة في آيات القرآن الكريم؟ وما أثر ذلك في الدلالة على المعنى؟ والأمر نفسه مع أسلوب التوكيد.

وهذا كلُّه حتَّمَ عليَّ تقسيم البحث على مبحثين بعد المقدمة والتمهيد فجاء على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها ذكرتُ أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث ومنهجيَّته.

التمهيد: وتحدثتُ فيه عن مفهوم أساليب النفي والاستثناء والتوكيد وبعض أحكام هذه الأساليب.

المبحث الأول: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب الاستثناء.

المبحث الثاني: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب التوكيد.

ثم ذيَّلتُ البحث بخاتمة لخَّصتُ فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج عن البحث مِمَّا يخدم الأهداف المرجوَّة منه.

وختمتُ البحثَ بقائمة المصادر والمراجع.

أمَّا المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة فهو **"المنهج الوصفي التحليلي"**، لأنَّه أنسب المناهج لمثل هذه الدراسة، وقد تجلى ذلك من خلال الآتي:

1 - ذكرت نبذة موجزة عن الأساليب النحوية موضع الدراسة، وفيها معظم الأحكام المتعلقة بها.

2 - ركَّزتُ في الأمثلة التي استشهدتُ بها عند التحليل على ما كان منها قضية خلافية، فاستعرضتُ آراء المفسرين والمعربين والنحويّين في تخريج وتوجيه الآيات القرآنية التي تناولتها بالدراسة، والتي ورد فيها أسلوب النفي مقترنًا بأسلوب الاستثناء أو أسلوب التوكيد، محاورًا تلك الآراء والخروج بأيسر الوجوه وأقربها إلى الدلالة المقصودة بالاستناد إلى الحجج والشواهد لدعمها وتقويتها.

ومن ذلك أنني أبيّن مدى العلاقة الناشئة بين الأسلوبين الواردين في الآية موضع الدراسة، وأثر تلك العلاقة في الإبانة عن معنى الآية والكشف عن مغزاها. على أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن الآيات التي تناولتها بالدراسة هي آيات مختارة؛ لأنه من الصعب تناول كل الآيات التي اقترن فيها أسلوبان نحويان؛ لكثرتها.

أمَّا الدراسات السابقة لهذه الدراسة فكان مما وقفت عليه منها الدراسات الآتية:

1 - بنية الأساليب النحوية في الأداء القرآني- دراسة وصفية تحليلية في القرآن الكريم وقراءاته: عبد الله محمد خلف القرارعة: جامعة مؤتة، 2013م. (دكتورا).

2 – أسلوب التوكيد في اللغة العربية وتطبيقه في سورة النساء: تنكو نور عاشقين: الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006م. (ماجستير).

3 – النفي في النحو العربي وتطبيقه على القرآن الكريم: توفيق جمعات: جامعة قاصدي مرباح ورقلة: الجزائر، 2006م. (ماجستير).

4 – أساليب النفي في القرآن الكريم: أحمد ماهر البقري، مطابع دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، 1980م.

وعلى الرغم مِمَّا قدمته هذه الدراسات السابقة المشار إليها من محاولات جادة في دراسة بعض الأساليب النحوية في النص القرآني، فقد اقتصرتْ في الجانب التطبيقي على تناول الأساليب النحوية من جانب واحد، ولم تتطرق إلى دراسة العلاقة بين الأساليب النحوية إذا ورد منها أكثر من أسلوب وبصورة مجتمعة في آيات القرآن الكريم.

أمَّا الجديد في هذه الدراسة فيتمثَّل في تتبع الآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب النفي مقترنًا بأسلوب الاستثناء أو أسلوب التوكيد، وبيان مدى العلاقة الناشئة بين هذه الأساليب، وأثر ذلك في الدلالة على المعنى المراد؛ لذا تختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات في الرؤية والهدف.

التمهيد:

مفهوم أساليب النفي والاستثناء والتوكيد وبعض أحكامها:

أولًا: أسلوب النفي

النفي: أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وكثيرًا ما تصادفنا لفظة (الجحد) في كتب النحو، أو اللغة أو غيرها، فهل النفي والجحد بمعنى واحد؟ أو بينهما فرق؟ لمعرفة ذلك يجب أن نستعرض ما تعنيه هاتان اللفظتان في المعجمات اللغوية، وكتب النحو والتفسير.

فـ(الجحد) في اللغة: معناه؛ الإنكار والمنع، جاء في (مختار الصحاح): "الجحود: الإنكار مع العلم" (الرازي، 1995، ص 5).

أما (النفي) فهو كما تذكره المعاجم اللغوية: يفيد معنى الطرد والإخراج، يُقال:" نفيته أنفيه نفيًا إذا أخرجته من البلد وطردته" (ابن منظور، د.ت: 337/15)، وقد يُقصد بالنفي أيضًا الجحد والإنكار، جاء في (لسان العرب): "يقال: نفى الشيء نفيًا: جحده، ونفى ابنَهُ جحده" (ابن منظور، د.ت: 337/15)، أي: أنكر نسبته إليه ثم أنكر حقه عليه (البقري، 1980، ص 12).

أما في كتب النحو: فكثيرًا ما نجد كلمة (الجحد)، ويقصد بها النفي، كالذي ورد - مثلًا - في كتاب (الجُمل) للخليل بن أحمد الفراهيدي: "و «لا» للجحد، نحو قوله تعالى: **{وَ أَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللّهُ مَن يَمُوتُ} [النحل: 38]** رفع يبعث؛ لأنه فعل مستقبل، وهو جحد"(الفراهيدي، 1995، ص 313، 314)، وقال أبو جعفر النحّاس: "وأدوات الجحد ما، ولا، ولم، ولن، وليس" (النحاس، 1421: 211/2).

وكذلك نجد هذا المعنى عند المفسرين، فمثلًا يقول الطبري: "وفي «ما» التي في قوله: **{فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ} [القمر: 5]** وجهان: أحدهما: أن تكون بمعنى الجحد فيكون - إذا وُجّهت إلى ذلك - معنى الكلام: فليست تغني عنهم النذر" (الطبري، 2000: 27/ 89).

أما في القرآن الكريم فقد وردت لفظة (الجحد) في اثني عشر موضعًا (عبد الباقي، 1371، ص 208، 209)، تلحظ فيها جميعًا أن حرف الجر بعد الفعل هو (الباء)، والمجرور بها كلمة (آيات الل)، أو الضمير العائد عليها، إلا في آية واحدة كان المجرور بها «نعمة الله»، قال تعالى: **{وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ} [العنكبوت:49]**، **وقال: {أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [النحل: 71]**، ويُقصد بها إنكارك بلسانك ما تستيقنه نفسك (البقري، 1980، ص 10).

أما كلمة (النفي) فلم ترد في القرآن الكريم غير مرة واحدة بصيغة الفعل المضارع المسند إلى ضمير الجمع (عبدالباقي، 1371، ص 828)، وذلك في قوله تعالى: **{أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ} [المائدة: 33].** وقد فُهِمَ النفي في الآية على أنه الحبس (الرازي، 1420: 171/11؛ ابن كثير، 1419: 52/2؛ بشارات، 2023).

وإذا رجعنا إلى ما تعنيه مادة (نفي) في المعاجم اللغوية نجد أنها تعني: الطرد والإخراج؛ لذا أرى أن هذا المعنى هو المعنى الأصلي لهذه اللفظة، أما (الحبس) فيبدو لي أنه معنى جاء نتيجة تطور دلالي للمعنى الأصلي لهذه اللفظة عن طريق المجاز، فقد أُستعيرت للدلالة على الحبس على سبيل المجاز المرسل لعلاقة المشابهة؛ لأن المحبوس قد يُسمى منفيًا من الأرض؛ لأنه لا ينتفع بشيءٍ من طيّبات الدنيا ولذّاتها، ولا يرى أحدًا من أحبابه، فصار منفيًا عن جميع اللذات والشهوات والطيبات، فكان كالمنفي حقيقة (الرازي، 1420: 171/11).

وإذا رجعنا أيضًا إلى لفظتي (الجحد، والنفي)، وما تحملانه من دلالة لغوية، تبادر إلى الذهن أنهما يتشابهان من ناحية المعنى والدلالة، وما أراه أن ثمّة فرقًا في الدلالة بين لفظتي الجحد، والنفي، فالجحد: إنكار مع العلم، أمّا النفي: فهو إنكار بعلم، أو بغير علم، أو أنّ الجحد إنكار باللسان دون القلب، والنفي يكون باللسان والقلب. قال الراغب الأصفهاني: "الجحود: نفي ما في القلب إثباته، وإثبات ما في القلب نفيه... والجحد: يُقال فيما يُنكَر باللسان لا بالقلب" (الراغب الأصفهاني، 2005، ص 95). وهذا ما يعنيه النفي في الاستعمال اللغوي.

أما تعريف النفي في اصطلاح النحويّين فيُعرّف بأنه: "أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب" (المخزومي، 1986، ص 246).

وللنفي أدوات كثيرة هي: لم - لمّا - لن - ليس - ما - إن - لا - لات – غير (ابن قنبر، 1988، 98/1، 135، 5/3، 8، 115؛ ابن يعيش، 2001، 31/5؛ المرادي، 1992، ص266، 270).

وفيما يخص ورود أسلوب النفي وأدواته في القرآن الكريم فقد تبين لنا أنَّ القرآن الكريم قد استعمل أسلوب النفي بكل طرقه وأشكاله، وأنَّ أدوات النفي قد وردت جميعها فيه.

ثانيًا: أسلوب الاستثناء: جاء في اللغة بمعنى الرد، والكف، والصرف. جاء في المصباح المنير: "الاستثناء استفعال من ثنيت الشيء أثنيه ثنيًا من باب رمى إذا عطفته ورددته" (الفيومي، د.ت،85/1)، "وثناه أيضًا: كفّه، وثناه: صرفه عن حاجته" (الرازي، 1995، ص 50؛ الأزهري، 1399، ص 417).

أما في الاصطلاح: فيحدُّ النحويّون الاستثناء بأنه: "الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزّلًا منزلة الداخل"(ابن عيسى، 2،502/1998؛ ابن آجروم، د.ت، ص55؛ الأنصاري، 1411، ص84)، أو هو: "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول"(ابن يعيش، 2001: 46/2). ويحدّه بعضهم بأنه: "اسم منصوب بفعل محذوف تقديره (أسْتَثني)، يُذكر بعد أداة استثناء، مخالفًا في الحكم ما قبلها نفيًا وإثباتًا"(مغالسة، 2001، ص438، العليوي، 2019).

والاستثناء - كما هو ظاهر من الحد - له أدوات هي: إلاّ - غير - سوى - حاشا - عدا - خلا - ليس - لا يكون (ابن قنبر، 1988، 309/2، 310؛ المبرد، د.ت، 391/4؛ ابن العربي، 1999، ص84؛ الشامي، 2020).

وللاستثناء أركان ثلاثة: مستثنى منه وهو ما يقع قبل أداة الاستثناء، وأداة الاستثناء، ومستثنى ويقع بعد أداة الاستثناء (الأستراباذي، 1996: 63/2، 64؛ الراجحي، 1988، ص300؛ مغالسة، 2001، ص438؛ شوك، 2022).

والاستثناء بـ(إلا) على أقسام: تام، وناقص، ومفرّغ، وينقسم التام على: متصل ومنقطع (ابن قنبر، 1988: 319/2، 325؛ ابن هشام، 1990، ص244؛ السامرائي، 2003: 212/2؛ مصلح، 2020).

وفيما يخص أدوات الاستثناء في القرآن الكريم، فلم يرد في القرآن الاستثناء بـ(سوى) الاستثنائية أو الظرفية، ولا بـ(خلا، وعدا) الاستثنائيتين أيضًا، وقد جاءت (حاشا) التنزيهية في آيتين، الأولى قوله تعالى: **{وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاّ مَلَكٌ كَرِيمٌ} [يوسف: 31]**، والثانية قوله تعالى: **{قُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ} [يوسف: 51]**، فهي لم تدل على الاستثناء. وكذلك لم ترد في القرآن الكريم (ليس- ولا يكون) الاستثنائيتان (عضيمة، 2004: 212/1/1؛ المقوشي، 2021)، بل اقتصر استعمال القرآن الكريم لأسلوب الاستثناء على أداتين هما (إلا)، و (غير).

ثالثًا: أسلوب التوكيد

والتوكيد في اللغة: يُعْنَى به إحكام الشيء وتوثيقُه، أو شَدّه. وهو بـ(الواو) أفصح من التأكيد (ابن منظور، د.ت، 466/3وكد؛ الفيروزآبادي، 2003، ص327).

أما **في الاصطلاح**: فهو "لفظ يتبع المؤكَّد لرفع اللبس وإزالة الاتّساع" (ابن جني، د.ت، ص84). ويقول مهدي المخزومي: "التوكيد: تثبيت الشيء في النفس، وتقوية أمره"(المخزومي، 1986، ص234).

والتوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي. فالمعنوي هو: "التابع الرافع احتمال غير إرادة الظاهر" (ابن عيسى، 1998: 334/2)، "أو هو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم"(السامرائي، 2003: 114/4). وللتوكيد المعنوي ألفاظ أشهرها: نفس - عين - كلا - كلتا - كل - جميع - عامة مضافة إلى ضمير المؤكَّد (ابن قنبر، 1988، 377/1، 11/2، 12، 203/3، 202؛ ابن عيسى، 1998، 334/2-338؛ ابن هشام، 1990، ص320-321).

أما التوكيد اللفظي: فهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به (العكبري، 1995، 394/1؛ ابن مالك، 1985، 214/3)، أو تقويته بمرادفه معنى، وقد يؤتى بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى اتباعًا. فمن تقويته بمرادفه معنى قولنا: جاء قدم محمد، ومن الإتيان بموازنه لفظًا قولهم: جائع نائع، عطشان نطشان، ويسمى إتباعًا سواء أكان للكلمة المتّبعة معنى أم لم يكن، ومن إعادة اللفظ الأول قولنا: أقبل محمد محمد (ابن السراج، 1996، 32/2؛ الأستراباذي، 1996، 293/2-297؛ السامرائي، 2003، 129/4).

وثمّة أدوات نحوية تفيد التوكيد، لا يذكرها النحويّون - ولا سيّما القدماء - عند حديثهم عن التوكيد، بل يذكرونها في أماكن متفرقة لارتباطها بأدوات أخرى لا تفيد التوكيد، ومن هذه الأدوات، ما هو مختص بالاسم، نحو: (إنّ)، وقد تقوى بمؤكدٍ آخر هو (اللا) وحدها، أو (اللام ولفظ القسم)، ومنها ما هو مختص بالفعل وهو: نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة، ومنها ما يتصل بالأسماء والأفعال وهما: أداتا القصر (إنما)، و(ما، وإلا). ومن الأدوات التي تستخدم لتوكيد الكلام وتقويته (الباء - ومِنْ - وإنْ)، وتأديتها التوكيد يقوم على زيادتها بعد حروف النفي غالبًا... وغير ذلك من أدوات التوكيد وطرقه الكثيرة (الزركشي، 1975، 405/2-421، المخزومي، 1986، ص237-243؛ المؤيد، 2003، ص 73-73، 76).

أما ما يخص أساليب التوكيد في القرآن الكريم فقد جاء معظمها فيه وأمثلة ذلك كثيرة، إلا أنه لم يقع التوكيد بـ(النفس والعين) في القرآن الكريم (عضيمة، 2004: 5/4/3). كما أن التوكيد بـ(كلا أو كلتا) لم يقع كذلك في القرآن الكريم،

وقد جاء التوكيد اللفظي في القرآن الكريم بالمفرد، وبالفعل، وبالجار والمجرور، والحرف والجملة (عضيمة، 2004: 14/3/4-17).

والقسم نوع من أنواع التوكيد؛ لأنه تقرر أن الغرض من القسم توكيد الكلام وتقويته، شأنه شأن أدوات التوكيد الأُخر (ابن قنبر، 1988: 104/3؛ ابن جني، د.ت، ص 183).

الجدير بالذكر أن أسلوب النفي قد ورد بصورة مجتمعة مع أسلوب الاستثناء، وورد كذلك بصورة مجتمعة مع أسلوب التوكيد في آيات كثيرة من القرآن الكريم، فما مدى العلاقة الناتجة بين هذه الأساليب؟ وما أثر تلك العلاقة في الإفصاح والإبانة عن معنى الآية ودلالتها؟ هذا ما سيسعى الباحث إلى بيانه والكشف عنه في غضون صفحات هذا البحث إن شاء الله.

المبحث الأول: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب الاستثناء

لقد تبين لنا من خلال البحث أن أسلوب النفي قد ورد بصورة مجتمعة مع أسلوب الاستثناء في آيات متعددة من القرآن الكريم، وكان بينهما علاقة متينة أسهمت في الكشف عن دلالة الآية ومغزاها، ومع كثرتها فسيكتفي الباحث بإيراد نماذج منها كأمثلة على ذلك.

فمن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ} [النساء: 114].

في هذه الآية اجتمع أسلوبان، نفيٌ بـ(لا)، واستثناءٌ بـ(إلا)، وذكر المفسرون والمعربون في محل المستثنى (مَنْ) في هذه الآية وجوهًا متعددة، وتلك الوجوه مبنية على معنى (النجوى) في هذه الآية:

فإذا جُعِلت (النجوى) بمعنى المناجاة كان (مَنْ أَمَرَ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع (ابن عطية، 1422: 112/2، 325؛ أبو حيان، 1420: 494/3).

وإن جُعِلت (النجوى) بمعنى الجماعة الذين يتناجون كان (مَنْ) في موضع جر على البدل من (الهاء) و(المي) في (نجواه)، وهو بدل بعض من كل (القيسي، 1405: 208/1؛ أبو السعود، د.ت: 232/2).

وكان (العكبري) أكثر توضيحًا في إعراب (مَنْ)، إذ يقول: "وفي (النجوى) وجهان: أحدهما: هي (التناجي) فعلى هذا يكون في قوله: «إلا مَنْ أمر» وجهان: أحدهما: هو استثناء منقطع في موضع نصب؛ لأن (مَنْ) للأشخاص، وليست من جنس التناجي، والثاني: أن في الكلام حذف مضاف تقديره: «إلا نجوى مَنْ أمر». فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع جر بدلًا من (نجواه)، وأن يكون في موضع نصب على أصل باب الاستثناء، ويكون متصلًا. والوجه الآخر: أن النجوى (القوم الذين يتناجون)، ومنه قوله: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: 47]، فعلى هذا فالاستثناء متصل، فيكون أيضًا في موضع جر أو نصب على ما تقدم" (العكبري، 1995: 389/1).

والنجوى: هي السر بين اثنين، يُقال: نجوته نجوا، أي: سررته، وكذلك ناجيته، والاسم النجوى (ابن منظور، د.ت: 308/15). "فالنجوى: المُسَارَّة مصدر، وقد تسمى به الجماعة " (القرطبي، 1964: 382/5).

وهذان المعنيان ذكرهما كل مَنْ تناول إعراب الآية، ولا أرى فرقًا بين المعنيين من حيث الدلالة، أما من الناحية الإعرابية ففيهما خلاف، وذلك أن (مَنْ أمر) إذا كانت مستثناة من جماعة المتناجين كان الاستثناء متصلًا، وفي هذه الحال يجوز في المستثنى بعد (إلا) إن كان الكلام منفيًا إعرابان؛ النصب على الاستثناء، والإتباع لما قبله، وفي هذه الآية يكون (مَنْ أمر) بدلًا من (الهاء والمي) في (نجواه) فيكون في محل جر. وإذا كانت (النجوى) مصدرًا، فيكون (مَنْ أمر) استثناءً منقطعًا عن المستثنى منه، وهذا لا يجوز فيه إلا النصب على رأي الجمهور، وبنو تميم يَجُرّونه (المبرد، د.ت: 414/4؛ ابن يعيش، 2001:

57-54/2)، ويستدلّون بقول الشاعر (الذبياني، 1977، ص 14، 15؛ ابن قنبر، 1988: 321/2؛ ابن منظور، د.ت: 126/3 جلد):

وقفـــتُ فيهـــا أُصَـــيْلانًا أُســـائلها عَيَّـــتْ جَوابًـــا ومـــا بـــالرَّبْعِ مِـــن أَحَـــدِ

إلاَّ أَوارِيُّ لأيًـــــا مـــــا أُبَيِّنُهـــــا والنُّـــؤْيُ كـــالحَوْض بالمَظْلومـــة الجَلَـــدِ

وقد أنشده (سيبوي) برفع (أواري) على البدل من موضع (أحد) (ابن قنبر، 1988: 321/2)؛ لأن موضعه رفع اسم (ما) العاملة عمل (ليس)، و(من) في (من أحد) زائدة، وقال سيبويه: "وأهل الحجاز ينصبون"(ابن قنبر، 1988: 321/2).

ويكون المعنى على الإعراب الأول: لا خير في كثير من المسارّة، لكن مَنْ أمر بصدقة أو معروف ففي نجواه خير (النحاس، 1421: 189/2؛ الزمخشري، 2001: 597/1).

وعلى الوجه الثاني: لا خير في كثير من المتناجين إلا مَنْ أمر بصدقة أو معروف ففي نجواه خير (الطبري، 2000، 277/5).

والذي يبدو لي أن كون الاستثناء متصلًا، وأن في الكلام حذف مضاف، والمعنى؛ إلا نجوى مَنْ أمر بصدقة، هو أقرب الوجوه إلى التحقيق؛ لأن فيه دلالة على الحث والترغيب في فعل هذه الأشياء الثلاثة، أي: الصدقة، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين الناس، وفيه تحريض للآمر بها على فعلها، وإشارة إلى الأمر بها (أبو السعود، د.ت: 232/2)، ويكون المراد من الآية: لا خير فيما يتناجى فيه الناس ويخوضون فيه من الحديث إلا ما كان من أعمال الخير.

وذكر تعالى هذه الأقسام الثلاثة؛ لأن عمل الخير إما أن يكون بإيصال المنفعة، أو بدفع المضرة، أما إيصال الخير، فإما أن يكون من الخيرات الجسمانية، وهو إعطاء المال، وإليه الإشارة بقوله: «إلا مَنْ أمر»، وإما أن يكون من الخيرات الروحانية، وهو عبارة عن تكميل القوة النظرية بالعلوم، أو تكميل القوة العملية بالأفعال الحسنة، ومجموعها عبارة عن الأمر بالمعروف، وإليه الإشارة بقوله: «بصدقة أو معروف»، أما إزالة الضرر فإليها الإشارة بقوله: «أو إصلاح بين الناس» (الرازي، 1995: 33/11).

فالنفي قد حكم بعدم حصول الخير في كثير من النجوى، ولمّا لم يكن النفي مستغرقًا النجوى كلها فمعنى ذلك أن ثمَّة خيرًا في القليل من النجوى.

ولحرص القرآن الكريم على بيان ذلك الخير وتحقيقه، فقد استعمل أسلوب الاستثناء؛ ليبين مواضع الخير الذي قد يكون في النجوى، وهو التناجي في تقديم الصدقات، أو أعمال الخير، أو الإصلاح بين الناس، ومن خلال ذلك يتضح أثر علاقة هذين الأسلوبين ببعضهما في تحديد المعنى، وتوضيحه، وتفصيله.

ومنه أيضًا قوله تعالى: {قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} [النمل: 65].

بدأت الآية الكريمة السابقة بالنفي ثم جاء بعده استثناء، وذلك قوله تعالى: إلا اللهُ، والمستثنى هنا جاء مرفوعًا؛ لذا اختلف أهل العربية في وجه هذا الرفع على أقوال:

فقال بعضهم: إن الاستثناء في الآية متصل، واختلف في هذا على أقوال:

فقيل: إن قوله: «في السماوات» متعلق بفعل كون خاص غير (استقر) من الأفعال المنسوبة حقيقة إلى الله تعالى، وإلى المخلوقين كـ(ذَكَر، ويُذكر) ونحوه، كأنه قيل: لا يعلم مَنْ يُذْكر في السماوات والأرض الغيب إلا الله (الخضري، 2006: 415/1؛ الألوسي، 1415: 20/10)، ويجوز تعليق (في) بـ(استقر) مستندًا إلى مضاف حُذف وأقيم المضاف إليه مقامه،

والأصل: لا يعلم مَنْ استقر ذكره في السماوات الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف، واستتر المضمر لكونه مرفوعًا (ابن قيم الجوزية، د.ت: 62/3-63؛ الألوسي، 1415: 20/10).

ورُدّ هذا: بأن "حذف عامل الظرف لا يجوز إلا إذا كان كونًا عامًا، أو استقرارًا عامًا، فإذا كان استقرارًا أو كونًا خاصًا لم يجب حذفه، وعلى هذا جاء مصرحًا به في قوله تعالى: **{فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ} [النمل: 40]**؛ لأن المراد به الاستقرار الذي هو الثبات واللزوم، لا مطلق الحصول عنده، فكيف يسوغ حذف عامل الظرف في موضع ليس بمعهود حذفه فيه"(ابن قيم الجوزية، د.ت، 63/3-64).

وأما على أن عامل الظرف استقرار مضاف إلى ذكر محذوف استغنى به عن المضاف إليه، والتقدير: استقر ذكره، فقد رُدّ أيضًا: بأنَّ "هذا لا نظير له، وهو حذف لا دليل عليه، والمضاف يجوز أن يُستغنى به عن المضاف إليه بشرطين: أن يكون مذكورًا، وأن يكون معلوم الوضع مدلولًا عليه لئلا يلزم اللبس، وأما ادعاء إضافة شيء محذوف إلى شيء محذوف، ثم يضاف المضاف إليه إلى شيء آخر محذوف من غير دلالة في اللفظ عليه فهذا مما يُصان عنه الكلام الفصيح فضلًا عن كلام رب العالمين"(ابن قيم الجوزية، د.ت: 63/3).

وقيل: هو متصل، بناءً على أن قوله: «إلا اللهُ» مندرج في مدلول (مَنْ) فيكون (في السماوات والأرض) ظرفًا حقيقيًا للمخلوقين فيهما، ومجازيًا بالنسبة إليه تعالى، أي: هو فيهما بعلمه (الزمخشري، 2001: 382/3؛ أبو حيان، 1420: 117/7؛ عضيمة، 2004: 302/1/1).

وأنكر هذا الوجه أبو حيان؛ لأن في ذلك جمعًا بين الحقيقة والمجاز، وأكثر العلماء ينكر ذلك، وجعل قول مَنْ أجاز ذلك أن يكون عنده استثناءً متصلًا، وارتفع على البدل أو الصفة (أبو حيان، 1420: 117/7).

وردّه آخرون؛ لأنه يلزم عليه التسوية بينه تعالى وبين غيره في إطلاق لفظ واحد (الألوسي، 1415: 20/10)، ففيه إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى (الزمخشري، 2001: 382/3)؛ لقوله - ﷺ- لِمَنْ قال: ومَنْ يعصِهما فقد غوى: "بئس خطيب القوم أنت، قل: ومَنْ يعصِ الله ورسوله" (مسلم، د.ت، 594/2؛ النسائي، 1986، 90/6) وكلاهما من حديث عدي بن حاتم: أن رجلًا خطب عند النبي - ﷺ- فقال: مَنْ يطع الله ورسوله فقد رَشد، ومَنْ يعصهما فقد غوى، فقال النبي ﷺ: "بئس خطيب القوم أنت، قل: ومَنْ يعصِ الله ورسوله".

وقيل: (مَنْ) مفعول، و(الغيب) بدل منه، و(إلا الل) هو الفاعل، أي: لا يعلم غيب مَنْ في السماوات والأرض إلا الله، أي: الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم، وهم لا يعلمون بحدوثها، أي: لا يسبق علمهم بذلك (الشوكاني، د.ت، 147/4)، واستحسنه أبو حيان (أبو حيان، 1420، 118/7).

وقيل: هو استثناء منقطع جاء مرفوعًا على لغة بني تميم (الزركشي، 1975، 286/1؛ أبو السعود، د.ت، 296/6)، واختاره الزمخشري، فقال شارحًا مفصلًا: "فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي؟ قلت: دعت إليه نكتة... حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: إلا اليعافيرُ، بعد قوله: ليس بها أنيس؛ ليؤول المعنى إلى قولك: إن كان الله ممَنْ في السماوات والأرض، فهم يعلمون الغيب، يعني: أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم، كما أن معنى ما في البيت مراده قول الشاعر (النميري، 1982، ص97):

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

إن كانت اليعافير أنيسًا، بناءً للقول بخلوها من الأنيس"(الزمخشري، 2001: 382/3).

وما اختاره الزمخشري هو الراجح فيما يبدو لي، أي: بكونه استثناءً منقطعًا، وجاء مرفوعًا على لغة بني تميم؛ لكونه أبلغ في المعنى، وأقرب تحقيقًا في بيان دلالة الآية ومغزاها؛ لأنه لو نُصِب لكان مندرجًا تحت المستثنى منه، وإذا رُفِع كان بدلًا،

والمبدل منه في نيَّة الطرح فصار العامل كأنه مُفرّغ له؛ لأن البدل على نيَّة تكرار العامل، فكأنه قيل: قل لا يعلم الغيب إلا الله. فالله تعالى لما نفى علم الغيب عن كل أحد، حصره به بقوله: إلا اللهُ على سبيل الاستثناء المنقطع، تأكيدًا وحصرًا وإثباتًا بأنه هو المختص بعلم الغيب المنفرد به لا غيره، ومبالغة في نفي علم الغيب عمّنْ في السماوات والأرض بتعليق علمهم إياه بما هو بيّن الاستحالة من كونه تعالى منهم، فبان بذلك مدى العلاقة بين هذين الأسلوبين، وأثر تلك العلاقة في الدلالة على المعنى المراد وشرحه وتوضيحه.

• ومنه قوله تعالى: {لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ • إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ• فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ} [الغاشية: 22- 24].

تباينت الآراء حول الاستثناء الوارد في هذه الآية، وحول الدلالة الناتجة عن علاقته بأسلوب النفي على أقوال:

فذهب بعض المفسرين إلى القول: بأنه استثناء منقطع، و(إلا) بمعنى (لكن) (القرطبي، 1964، 37/20؛ الزركشي، 1975، 236/4؛ أبو السعود، د.ت، 151/9)، والتقدير: " لست بمسؤول عليهم، ولكن مَنْ تولى وكفر منهم فإن لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الأكبر الذي هو عذاب جهنم"(الزمخشري، 2001، 747/4).

وقيل: المستثنى فيه جملة، فـ(مَنْ) مبتدأ، و(يعذبه الل) الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع (ابن هشام، 1985، 558/2؛ ابن قيم، الجوزية، د.ت، 65/3).

وقيل: بل هو استثناء متصل من قوله: لست عليهم بمسيطر، أي: لا تسلط إلا على مَنْ تولى وكفر (الكلبي الغرناطي، 1416، 196/4؛ أبو حيان، 1420، 653/8)، أو على أن المعنى: لست بمسلط إلا على مَنْ تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد والله يعذبه بعد ذلك العذاب الأكبر (القرطبي، 1964، 37/20).

وقيل: هو متصل من (فذكر)، والمعنى: فذكّر إلا مَنْ انقطع طمعك من إيمانه وتولى فاستحق العذاب الأكبر، وما بينهما اعتراض (أبو حيان، 1420، 653/8؛ الشوكاني، د.ت، 431/5).

والذي يبدو لي أن كون الاستثناء متصلًا من قوله: لست عليهم بمسيطر، وأن المعنى: لست بمسلط إلا على مَنْ تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد والله يعذبه بعد ذلك العذاب الأكبر، هو أرجح الأقوال؛ لأن الاستثناء المتصل هو ما كان بعضًا مما قبله، أو ما كان داخلًا في المتعدد الأول قبل الاستثناء (الأستراباذي، 1996: 62/2؛ الخضري، 2006: 412/1).

وقوله تعالى: «مَنْ تولى وكفر» داخلٌ في المتعدد الأول وهو قوله: «عليهم»، وليس خارجًا عنه، ثم إن هذا الوجه أبلغ في الدلالة، وأنسب في توضيح معنى الآية من الوجوه الأُخر، وبيان ذلك: أنه تعالى لمّا طلب من رسوله محمد - ﷺ - أن يُذكّر الناس ويعظهم، وينذرهم، وقصره على فعل ذلك بقوله: فذكر إنما أنت مذكر، أي: ليس عليك إلا البلاغ والموعظة والتذكير فقط، فلست مسؤولًا عنهم متسلطًا عليهم، فمَنْ أطاعك دخل الجنة ومَنْ عصاك دخل النار (ابن قيم الجوزية، د.ت، 69/3؛ الشوكاني، د.ت، 431/5)، أورد بعده النفي بقوله: «لست عليهم بمسيطر» تقريرًا لهذا الإنذار وتحقيقًا لمعناه (أبو السعود، د.ت، 151/9)، ونفي أن يكون الرسول مسؤولًا، أو متسلطًا على أحد من الناس أو قاهرًا لهم. ولكنه تعالى لمّا علم أن الناس عندما يسمعون التذكير والموعظة، فمنهم مَنْ سيؤمن، ومنهم مَنْ سيبقى على كفره ويعرض عن الموعظة، جاء بأسلوب الاستثناء؛ ليكون أمرًا منه تعالى لرسوله ألا يكون تسلطه إلا على هؤلاء، وهو أن يقوم بجهادهم وقتالهم في الدنيا، وبعد موتهم سينالون من الله العذاب الأكبر، وهو عذاب جهنم. أما مَنْ آمن واتّبع الموعظة فلا يكون هناك عليه تسلط أو قتال أو سيطرة.

وعليه يجمع هذا الوجه بين معنيين، فكأنه تعالى أوعدهم بالجهاد في الدنيا وعذاب النار في الآخرة، فيكون بذلك عذاب الكفار أشد. وهذا هو الأثر الدلالي الناتج عن علاقة أسلوبي النفي والاستثناء في هذه الآية، والذي أدى إلى بيان مقصد الآية وتوضيح مغزاها، والله تعالى أعلم.

أما على اعتبار كون الاستثناء منقطعًا ففيه إشكال؛ لأن المستثنى المنقطع هو المذكور بعد (إلا) غير مُخْرج من متعدد قبله لعدم دخوله فيه؛ بمعنى أنه لا يكون داخلًا في المتعدد الأول قبل الاستثناء، نحو: «جاءني القوم إلا حمارًا» (الأستراباذي، 1996، 2/62-63؛ الألوسي، 1415، 30/118)، وليس قوله تعالى: «مَنْ تولى وكفر» خارجًا عن قوله: «عليهم»، وإنما هو داخلٌ فيه فهو بعض منه.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ • إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ﴾ [الدخان: 41- 42].

فقوله تعالى: «يوم لا يغني مولى عن مولى شيئًا»، يقول: لا يدفع ابن عم عن ابن عم، ولا صاحب عن صاحبه شيئًا من عقوبة الله التي حلت بهم. «ولا هم يُنْصَرون»، يقول: ولا ينصر بعضهم بعضًا فيستعيذوا ممَنْ نالهم الله بعقوبة كما كانوا يفعلون في الدنيا (الطبري، 2000: 25/130).

ثم جاء قوله تعالى: «إلا مَنْ رحم» على سبيل الاستثناء، وقد اختلف أهل العربية في موضع (مَنْ) المذكورة بعد (إلا) فذكروا في ذلك وجهين: الرفع والنصب، فالرفع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعًا على البدل من المضمر في (ينصرون)، وتقديره: ولا يُنْصَر إلا مَنْ رحم الله (النحاس، 1421، 4/133)، أو على تقدير: ولا يُمْنع من العذاب إلا مَنْ رحم الله وذلك بالعفو عنه وقبول الشفاعة فيه (الزمخشري، 2001، 4/283؛ الألوسي، 1415، 25/657).

الثاني: أن يكون بدلًا من (مولى) الأولى، وتقديره: يوم لا يغني إلا مَنْ رحم الله (القيسي، 1405: 2/657). واستحسنه النحاس (النحاس، 1421: 4/134).

الثالث: على الابتداء، والخبر مضمر، وتقديره: إلا مَنْ رحم الله فمغفور له، أو فيغني عنه ويشفع وينصر (الطبري، 2000، 25/130؛ الثعلبي، 2002: 8/355).

والنصب على الاستثناء المنقطع، وهو قول الكسائي (الكلبي الغرناطي، 1416، 4/36؛ الألوسي، 1415، 25/131).

ويكون المعنى الدلالي في النصب على الاستثناء المنقطع: لكن مَنْ رحم الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلى مَن يغنيهم من المخلوقين (أبو حيان، 1420، 8/57؛ الشوكاني، د.ت: 4/578).

وجوّز بعضهم أن يكون الاستثناء متصلًا، والمعنى: لا يغني قريب عن قريب إلا المؤمنين، فإنه يؤذن لهم في الشفاعة بعضهم لبعض (القرطبي، 1964: 16/148).

والذي يبدو لي أن الرفع على البدل أجود من النصب؛ لأن الرفع مطابق لدلالة الآية في اللفظ والمعنى، والنصب على الاستثناء إنما هو للمعنى دون اللفظ، وبيان ذلك: أنك لو قلت: «جاء إخوتك إلا زيد»، و(زيد) أحد أخوتك، أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء، فإذا قلت: «إلا زيدًا»، فإنما وقعت في موضع: لا أعني زيدًا منهم، أو استثني زيدًا منهم، فهذا معنى. وإذا قلت: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ» فإنما رفعت، وإنما نحّيت (أحدًا) عن الفعل وأحللت (زيدًا) بعد الاستثناء محلّه فصار التقدير: «ما جاءني إلا زيدٌ» فكل موضع صَلُح فيه البدل فهو الوجه، وإذا لم يصلح البدل لم يكن إلا النصب، ويجوز فيما صلح فيه البدل النصب على الاستثناء (المبرد، د.ت، 4/397).

وعليه يكون معنى الرفع على البدل في الآية: "يوم لا يغني مولى عن مولى شيئًا إلا مَنْ رحم الله منهم، فإنه يغني عنه بأن يشفع له عند ربه"(الطبري، 2000، 25/130). فلا يستطيع أحد أن يمنع عذاب الله عز وجل؛ لأن أحدًا من الخلق لا يملك من الأمر شيئًا إلا مَنْ رحم الله فإنه هو الذي ينتفع ويرتفع برحمة الله تعالى التي تسبب إليها وسعى لها سعيها في الدنيا.

وإذا أردنا أن نتبين الأثر الدلالي الناتج عن اجتماع أسلوبي النفي والاستثناء في هذه الآية، ومدى العلاقة الوثيقة بينهما، وكيف أنهما أسهما معا في توضيح معنى الآية وبيان مغزاها، فبيانه؛ أنه تعالى لما نفى أن يكون في مقدور أي إنسان أن

يشفع لأي إنسان آخر أو يمنع منه عذاب الله، بدلالة النفي الوارد في أول الآية، أراد سبحانه أن يبين أن العفو، وقبول الشفاعة، أو المنع من العذاب لا يكون إلا بقدرته تعالى ورحمته؛ فجيء بقوله: «إلا مَنْ رحم»؛ للدلالة على انحصار العفو وقبول الشفاعة على مَنْ رحمه الله تعالى بسبب عمله للخير في الدنيا، فهو الذي يعفو عنه ويقبل الشفاعة فيه، أما الذي لم يتغشَّه الله برحمته فلا يغفر الله له، ولا يقبل له شفاعة، ولا يمنع أحد عنه عذاب الله تعالى - والله أعلم-.

ومنه أيضا قوله تبارك وتعالى: {اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة:255].

فلفظ الجلالة (الل): مبتدأ أول، و(لا إل): مبتدأ ثان، وخبره محذوف (لا إله معبود إلا هو)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول (القيسي، 1405، 136/1؛ ابن عطية، 1422، 340/1).

هذا إجمال ما ذُكِر في إعراب هذه الآية، إلا أن المعربين والمفسرين ذكروا في الضمير (هو) وجهين:

الأول: أنه ضمير مرفوع على البدل من موضع (لا إل).

الثاني: أنه مرفوع؛ لأنه خبر (لا إل) (ابن عطية، 1422، 340/1؛ القرطبي، 1964، 270/3).

ورجَّح الألوسي الوجه الأول بقوله: "والأول هو الجاري على ألسنة المعربين"(الألوسي، 1415، 3/5). وزاد القيسي على هذين الوجهين وجهًا ثالثًا، وهو النصب على الاستثناء (القيسي، 1405: 136/1)، ولا أراه صوابًا؛ لأن موضع المستثنى نصب فيكون المناسب (إلا إيا)، ولم أجد فيما وقفت عليه أحدًا من القُرّاء قرأ بذلك.

والمعنى على الوجه الأول: الله هو الحي القيوم؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه (ابن قيم الجوزية، د.ت، 60/3).

أما على الوجه الثاني فيكون المعنى: لا إلهٌ معبود بحق إلا هو (القرطبي، 1964، 270/3؛ ابن هشام، 1985، 745/1)، على اعتبار أن (لا) نافية غير عاملة فعندما دخلت عليها (إلا) ألغت عملها، وكذلك (لا) ألغت عمل (إلا)، وصارت (إلا) أداة حصر لا عمل لها.

وعلى الرغم من ترجيح الألوسي للوجه الأول، فأنني أرى أن الوجه الثاني هو الأرجح؛ لأنه أوضح في الدلالة، وأبلغ من جهة المعنى، فمعناه: لا إله معبود بحق إلا هو، أي: إن المعنى: الله إله معبود بحق هو، ولكنه تعالى لمّا أراد أن ينفي أي معبود غيره يُعْبد بحق، استعمل أسلوب النفي فقال: «لا إله»، أي: لا إله معبود بحق، ولمّا أراد أن يحصر صفة العبودية له تعالى، وأنه هو الإله المعبود بحق لا غيره، استعمل أداة الاستثناء (إلا) والتي تعني الحصر هنا؛ لحصر هذه الصفة له، وتأكيد كونه الإله الحق المستوجب العبادة الحقَّة؛ لأن هناك آلهة تُعْبَد ولكنها تُعبد بباطل، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: العلاقة بين أسلوب النفي وأسلوب التوكيد

تحدثنا في المبحث السابق عن علاقة أسلوب النفي بأسلوب الاستثناء، وبيَّنا مدى الدلالة التي يؤديها اجتماع الأسلوبين معًا في آيات القرآن الكريم، وفي هذا المبحث سنتحدث عن علاقة أسلوب النفي بأسلوب التوكيد؛ لمعرفة العلاقة بين هذين الأسلوبين عند ورودهما مجتمعين في آيات القرآن الكريم، وأثر تلك العلاقة في الدلالة على المعنى الذي ترمي إليه الآية.

ومن ذلك قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً} [الأنفال: 25].

فقوله تعالى: «لا تصيبنَّ» فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة بعد (لا) النافية، وعليه فقد اختلف النحويّون والمفسرون في (لا) الداخلة على المضارع المؤكد بالنون الثقيلة على قولين:

الأول: أنها ناهية، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين، وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلًا ﴾ [إبراهيم: 42] (ابن هشام، 1985: 324/1-325؛ عضيمة، 2004: 395/3/1). والجملة صفة ل(فتنة)

ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولًا فيها لا تصيبنّ (الزمخشري، 2001، 201/2؛ ابن هشام، 1985، 325/1).

والقول الثاني: أنها نافية. واختلف القائلون بذلك على قولين:

أولهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًا، وجُوِّز هذا الوجه لتشبيه (لا) النافية بـ(لا) الناهية. وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين (ابن عطية، 1422، 611/4؛ ابن هشام، 1979، 103/4؛ ابن هشام، 1985، 324/1).

والثاني: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس شاذًا. وممَّنْ ذكر هذا الوجه الزمخشري، قال: "والتقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم منكم خاصة، ولكنها تعمكم"(الزمخشري، 2001، 201/2).

وهذا مردود؛ لأن الشرط إنما يُقدّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تُقدِّر في: «ائتني أكرمك» «إن تأتني أكرمك» (ابن هشام، 1979، 325/1).

والذي يبدو لي راجحًا قول مَنْ قال: إن (لا) نافية دخلت على الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة، وأن الجملة صفة لـ(فتنة)، ويدل على جواز هذا الوجه أنَّ عليه بعض النحويين، وأنه قد ورد ذلك على لسان العرب، كقول الشاعر (لم أعثر على قائل البيتين، وقد استشهد بهما أبو حيان والسيوطي بلا نسبة (أبو حيان، 1420، 611/4؛ السيوطي، د.ت، 614/2). من الطويل:

فـــــلا ذا نعـــــيمٍ يُتْـــــركَنْ لنعيمـــــهِ ... وإن قـــــال قرّظنـــي وخـــذ رَشـــوة أبـــى

ولا ذا بئـــــيسٍ يُتـــــركنّ لبؤســـــهِ ... فينفعـــــه شـــــكوى إليـــــه إن اشـــــتكى

فهذا الشاهد قد وردت فيه (لا) النافية، وجاء بعدها الفعل المضارع مؤكدًا بنون التوكيد الثقيلة مع الفصل بينها وبين الفعل بفاصل، وفي الآية السالفة الذكر وردت بدون فاصل، فلأن يلحقه مع غير الفصل أولى (ابن عطية، 1422، 611/4؛ السيوطي، د.ت، 614/2). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الوجه أبلغ من ناحية المعنى إذ إن ورود الفعل(تصيبنّ) المؤكد بنون التوكيد الثقيلة بعد (لا) النافية يدل على أن الإصابة مؤكدة ومحققة، وأنها تعم الجميع الظالم وغير الظالم إذا لم يتّقها الناس. فالناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه عمّهم الله بالعذاب صالحهم وطالحهم بدليل قوله ﷺ: " إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمّهم الله بعقابه" (الترمذي، د.ت، 467/4؛ ابن ماجه، د.ت، 1327/2؛ البيهقي، 1994، 91/10). فتكون الفائدة التي يمكن أن نجنيها من هذا الوجه هي التحذير من الفتنة واتقاؤها (الجصاص، 1405، 228/4؛ ابن عطية، 1422، 515/2).

وبهذا يتبين لنا العلاقة الحاصلة بين أسلوب النفي وأسلوب التوكيد في اجتماعهما مع بعضهما في هذه الآية، وأثر تلك العلاقة في الدلالة على المعنى المراد.

أما الوجه الأول: أعني على اعتبارها ناهية، فهو وإن كان راجحًا من حيث القياس، إلا أنه يُضعّف بوقوع الطلب صفة للنكرة؛ لأن ذلك ممتنع عند النحويّين (ابن هشام، 1979، 325/1). ثم إنه يؤدي إلى تقدير قول محذوف، وفي هذا التقدير تكلُّفٌ واضح، أما كونها نافية فلا يحتاج إلى إضمار، أو تكلف، أو تقدير، فيرجّحه سلامته من التقدير إذ عدم التقدير أولى.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: {قَالُوا لَن نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ} [طه: 72].

يخبر الله - تبارك وتعالى - في هذه الآية بأن السحرة قالوا لفرعون لمّا توعّدهم بما توعّدهم به «لن نؤثرك على ما جاءنا من البيّنات»، يعني: من الحجج والأدلة على حقيقة ما دعاهم إليه موسى (الطبري، 2000، 189/16). فنفى السحرة تفضيل

فرعون على ما رأوا من حجج الله وآياته البيّنات، ثم دخل على هذا النفي أسلوب توكيد عن طريق القسم، وذلك قوله تعالى: «والذي فطرنا»، وقد ذكر المفسرون والنحويّون أن الاسم الواقع بعد (الواو) الدالة على القسم في موضع جر من وجهين:

أحدهما: أن يكون مجرورًا بالعطف على قوله: «ما جاءنا»، والمعنى أي: على الذي جاءنا وعلى الذي فطرنا (ابن عطية، 1422: 53/4؛ أبو السعود، د.ت، 30/6).

والثاني: أن يكون مجرورًا على القسم، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه (الأنباري، 2006، 149/2؛ الكلبي الغرناطي، 1416، 16/3). وقال ابن عباس: لن نؤثرك على ما جاءنا من اليقين والعلم، وقال عكرمة وغيره: لمّا سجد السحرة أراهم الله في سجودهم منازلهم في الجنة فقالوا: «لن نؤثرك...» (القرطبي، 1964، 225/11).

والمعنى على الوجه الأول: لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات وعلى الله عز وجل (النحاس، 1421، 50/3).

وعلى الوجه الثاني: لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والله الذي فطرنا، أي: نحلف بالله (الطبري، 2000، 189/16).

و(الواو) الدالة على القسم اشترط النحويّون فيها أن يأتي لها جواب (ابن هشام، 1979، 473/1)، وقد حدده الألوسي بقوله: وجوابه محذوف لدلالة المذكور عليه (الألوسي، 1415، 232/16)، ويقصد به: وحق الذي فطرنا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات (أبو السعود، د.ت، 30/6).

ويرى الباحث أن هذا الرأي هو أرجح الوجهين؛ وذلك لمناسبته لسياق الآية، ولأنه يؤدي مع النفي الموجود في أول الآية إلى بيان المعنى المراد، وتوضيح مغزى الآية ودلالتها، وبيان ذلك أنه لما كان نفيهم واردًا بالأداة (لن) التي تدل على القطع والبتات (الخطيب، 1995، ص 13)، وأنهم لن يتراجعوا عن قرارهم مهما عمل فرعون بهم، ومهما حصل لهم من عذاب، أكدوا كلامهم هذا بالقسم الذي يدل على شدة الجواب وقوته، أي: قوة العزيمة في الإيمان الذي أنساهم قوة فرعون وبطشه بقولهم: فاقضِ ما أنت قاضٍ. أما دلالة العطف فلا تضيف زيادة في المعنى؛ لأن البينات هي الآيات التي جاء بها موسى، والدالة في قوله: «والذي فطرنا» على عظمة الخالق جلّ في علاه؛ لذا لا يضيف عطف «والذي فطرنا» على قوله: «ما جاءنا من البينات» معنى جديدًا للآية، والله تعالى أعلم.

ومنه كذلك قوله جلّ في عُلاه: {وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ} [إبراهيم: 46].

في هذه الآية اجتمع أسلوبان، نفي بـ(إن)، وتوكيد عن طريق (لام الجحود) الداخلة على الفعل (تزول)، إلا أن أهل التفسير اختلفوا في ذلك على أقوال:

فالأكثرون: أن (إنْ) نافية بمعنى (ما)، و(اللا) للجحد أداة توكيد، والمعنى: ما كان مكرهم لتزول منه الجبال (النحاس، 1421، 372/2؛ الثعلبي، 2002، 326/5). والجبال ههنا مثلٌ لأمر النبي ﷺ وأمر دين الإسلام (الرازي، 1420، 114/19).

واستشكل هذا الرأي ابن هشام بقوله: وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا غير (ما) و(ل) ولاختلاف فاعلَي (كان) و(تزول)، ورأى أنّ (اللا) في (لتزول) لام (كي)، وأنّ (إنْ) شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكرٌ أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدّته معدًا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معدًا للنوازل (ابن هشام، 1985، 279/1).

وقيل: إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، و(اللا) فارقة للتوكيد (الزجاجي، 1985، ص160؛ العكبري، د.ت، 774/2)، والمعنى: كان مكرًا عظيمًا تزول منه الجبال (القرطبي، 1964، 381/9).

وهذا الرأي فيه ضعف؛ لأنه لو كانت (إنْ) مخففة، و(اللا) فارقة؛ لصار المعنى إلى: وقد كان مكرهم تزول منه الجبال. ولو كانت زالت لم تكن ثابتة، وفي ثبوتها على حالتها ما يبين عن أنها لم تزُلْ (الطبري، 2000، 246/13).

وما يراه الباحث راجحًا أن (إنْ) نافية، و(اللا) للجحود، وقصد ب(اللا) التوكيد، إذ إن مجيء لام الجحود في جواب (إنْ) النافية فيه دلالة بليغة تكشف القصد عن معنى الآية، فالسياق لما كان يتحدث عن المكر العظيم للكفار الذي استعملوا فيه كل حيلهم، واستفرغوا فيه كل جهدهم أراد الله تعالى أن يخبر بأن هذا المكر العظيم لا يستطيع أن يزيل أمر النبي ﷺ وأمر دين الإسلام؛ لأن هذه الأمور ثابتة وراسخة وقوية كالجبال الراسية فاستعمل أداة النفي (إنْ) التي تستخدم فيما هو أشد وآكد (السامرائي، 2000، 172/4).ثم جاء الجواب مؤكدًا بلام الجحود التي تدل على نفي الإرادة والتهيئة (عضيمة، 2004، 378/2/1)، توكيدًا لهذا النفي وأنه مستحيل، أي: لا يستطيع مكرهم هذا لعظمته أن يزيل دين الله، وأمر نبيه محمدﷺ.

ولهذا فإن توكيد النفي عن طريق (لام الجحود) يؤدي إلى معنى بليغ لا يؤديه غيره، إذ يكون المعنى على ذلك: ومحالٌ أن تزول بمكرهم آيات الله وشرائعه؛ لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتًا وتمكنًا (الزمخشري، 2001، 530/2). فأفادت استحالة زوال أمر الله ودينه مهما عظم مكر الكفار أو كبر؛ لأنه في ذاته مكر حقير.

وينصر هذا الوجه قراءة ابن مسعود فقد قرأ: ما كان مكرهم (الزمخشري، 2001، 530/2)، أما على اعتبار أن (إنْ) شرطية فلا يخفى ما فيه من التكلّف من خلال التقدير البعيد عن دلالة الآية، والله تعالى أعلم.

- **ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1].**

في الآية الكريمة اجتمع أسلوبان نفي ب(لا)، وتوكيد بالقسم عن طريق الفعل (أقسم)، إلا أنَّ المفسرين والمعربين اختلفوا في (لا) التي تدل على النفي على أقوال:

الأول: أنها صلة أو زائدة، والمعنى: أقسم بيوم القيامة (النحاس، 1421، 77/5؛ الدمياطي، 1998: 310/1)، قالوا: ونظيره قوله تعالى: **{لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} [الحديد: 29]**، وقوله تعالى أيضًا: **{مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ} [الأعراف: 12]**، وهو شائعٌ كقول امرئ القيس (امرئ القيس، د.ت، ص154؛ الأصفهاني، د.ت: 85/9، 87):

لاَ وَ أَبِيـــــــكَ ابْنَـــــــةَ الْعَـــــــامِرِي لاَ يَـــــــدَّعِي الْقَـــــــوْمُ إِنِّـــــــي أَفِـــــــرّ

واعتُرض على هذا القول: بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام، وإنما تزاد في وسطه (ابن السراج، 1996، 401/1؛ السمعاني، 1997: 102/6).

وأُجيب: بأن القرآن كلّه كالسورة الواحدة متصلًا بعضه ببعض، والدليل أنه قد يُذكر الشيء في سورة، ثم يجيء جوابه في سورة أخرى، كقوله تعالى: **{وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ} [الحجر: 6]**، ثم جاء الجواب في سورة أخرى، وهو قوله تعالى: **{مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} [القلم: 2]**، وإذا كان كذلك كان أول هذه السورة جاريًا مجرى وسط الكلام (القرطبي، 1964: 91/19؛ ابن زنجلة، 1982: 735/1).

والاعتراض صحيح؛ لأنه وإن كان القرآن الكريم كلّه في حكم السورة الواحدة كما قالوا، إلا أن ما استشهدوا به من قول الشاعر: **لاَ وَ أَبِيكَ... إلخ**، فيه نظر، فقول الشاعر: «لا وأبيك» قسمٌ عن النفي، وقوله تعالى: «لا أقسم» نفي للقسم، فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز، والدليل على هذا القول: أن قوله تعالى: لا أقسم، على وزن قولنا: لا أقتل، لا أضرب، لا أنصر، ومعلوم أن ذلك يفيد النفي. والدليل عليه أنه لو حلف بـ(لا يقس) كان البر بترك القسم، والحنث بفعل القسم، فظهر أن البيت المذكور ليس من هذا الباب (الرازي، 1420: 189/30).

القول الثاني: ما نُقِل عن الحسن، وابن كثير، وقنبل، أنهم قرأوا: «لأقسم» على أن (اللا) للابتداء، و«أقسم»: خبر مبتدأ محذوف معناه: «لأنا أقسم»، قال الحسن: معنى الآية أني أقسم بيوم القيامة (ابن زنجلة، 1422، 356/1؛ الداني، 1984، 216/1؛ الزمخشري، 2001: 660/4).

وطُعِن في هذه القراءة بأنه لو كان المراد هذا لقال: «لأقسمنَّ»؛ لأن العرب لا تقول: «لأفعل كذا»، وإنما يقولون: «لأفعلنَّ كذا» (ابن عطية، 1422: 402/5). والحق أنه لا يجوز تضعيف هذه القراءة؛ لأنها لقرّاء مشهورين، وهي قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع (اللا)؛ لأن المراد بـ(أقسم) فعل الحال، وقد قيل: إن الفعل إذا كان للحال لا يجوز توكيده (المرادي، 1992، ص 142؛ ابن هشام، 1979: 95/4). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلأن الاعتماد على المعنى، ولأن خبر الله تعالى صدق، فجاز أن يأتي من غير توكيد (العكبري، د.ت: 1253/2).

والقول الثالث: أنها نافية، واختلفوا في هذا النفي على أقوال:

فمنهم مَنْ قال: إنها وردت نفيًا لكلام ذُكِر قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل: لا ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة (الطبري،2000: 173/29؛ ابن العربي، 1999: 393/4). واستشكله بعضهم؛ لأنه أعاد حرف النفي مرة أخرى في قوله: «ولا أقسم بالنفس اللوامة» (الألوسي، 1415: 136/29). وقيل: إن (لا) ههنا للنفي، لكن لا لنفي الإقسام، بل لنفي ما ينبئ عنه من إعظام المقسم به وتفخيمه (الشوكاني، د.ت: 335/5)، واختاره الزمخشري، قال: "فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني أنه يستأهل فوق ذلك" (الزمخشري، 2001: 660/4).

وبناءً على ما قدمناه من تعليلات، أرى أن ما اختاره الزمخشري هو الراجح؛ وذلك لأن في اجتماع النفي مع القسم دلالة قوية تسهم في توضيح معنى الآية وبيان مغزاها، ففي القسم قوة وتأكيد، وفي إدخال حرف النفي على فعل القسم لقصد إعظام المقسَم به، فكأنه قال: أنا لا أعظمه بالقسم فهو معظم بغير القسم (السامرائي، 2003: 147/4)، وهذا الوجه على سهولته يمكن تقديره على وجوه أُخر:

أحدها: كأنه تعالى يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن هذا المطلوب أعظم وأجل من أن يُقسم عليه بهذه الأشياء، ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسَم عليه، وتفخيم شأنه.

وثانيها: كأنه تعالى يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن إثباته أظهر وأجلى وأقوى وأحرى من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم، ثم قال بعده: **{أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ} [القيامة: 3]**، أي: كيف خطر بباله هذا الخاطر الفاسد مع ظهور فساده.

وثالثها: أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار، والتقدير: ألا أقسم بيوم القيامة، ألا أقسم بالنفس اللوامة، على أن الحشر والنشر حق (الرازي، 1420: 190/30).

يتبين من خلال ما سبق أن اقتران أسلوب النفي بأسلوب التوكيد في آيات القرآن الكريم له أثرٌ كبيرٌ في الكشف عن دلالات الآيات التي اقترنا فيها، وأنه إذا ورد هذان الأسلوبان مقترنين في آيات القرآن الكريم فإن كلًا منهما له علاقة بالآخر، ويسهم معه في إيضاح الدلالة التي ترمي إليها الآية، وبيان المغزى الذي تهدف إليه دونما تعارض أو اضطراب، فجلَّ مَنْ أنزل هذا القرآن، وجلَّ مِنْ قائلٍ عليم.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- ورد أسلوب النفي وأدواته جميعها في القرآن الكريم، وقد استعمل القرآن هذا الأسلوب بكل طرقه وأشكاله.

2- لم يرد في القرآن الكريم الاستثناء بـ(سوى) الاستثنائية، ولا بـ(خلا، وعدا) الاستثنائيتين أيضًا. كذلك لم ترد في القرآن الكريم (ليس، ولا يكون) الاستثنائيتان، بل اقتصر استعمال القرآن الكريم في أسلوب الاستثناء على أداتين فقط هما: (إلا)، و(غير).

3- ورد أسلوب التوكيد في القرآن الكريم بنوعيه المعنوي واللفظي، كما أن أدوات التوكيد قد وردت جميعها في القرآن، إلا أنه لم يقع التوكيد بـ(النفس والعين) في القرآن الكريم. كما أن التوكيد بـ(كلا أو كلتا) لم يقع كذلك في القرآن، وقد جاء التوكيد اللفظي في القرآن الكريم بالمفرد، وبالفعل، وبالجار والمجرور، والحرف والجملة.

4- ثمَّة علاقة وثيقة بين أسلوب النفي وأسلوبي الاستثناء والتوكيد عند ورودهما بصورة مجتمعة في آيات القرآن الكريم، ولهذه العلاقة أثر بليغ ودلالة عظيمة في بيان هدف الآية وإيضاح مغزاها.

5- لقد كان للقراءات القرآنية دورٌ كبيرٌ في توجيه معاني الآيات القرآنية الكريمة بما تحتمله هذه القراءات من وجوه إعرابية متعددة.

المراجع:

القرآن الكريم.

ابن آجروم، م. (د.ت). *متن الأجرومية في علم العربية* (أحمد زيني دحلان، شرح). مكتبة الإرشاد.

الأزهري، م. (1399). *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي* (محمد جبر الألفي، تحقيق). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

الأستراباذي، م. (1996). *شرح الرضي على الكافية المعروف بشرح كافية ابن الحاجب* (يوسف حسن عمر، تحقيق). جامعة قار يونس.

الأصفهاني، أ. (د.ت.) .*الأغاني* (تح. سمير جابر). دار الفكر.

الألوسي، م. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (علي عبد الباري عطية، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الأنباري، ع. (2006). *البيان في غريب إعراب القرآن*. (طه عبد الحميد طه، تحقيق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأنباري، ع. (161). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.

الأنصاري، ز. (1411). *الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة*. (مازن المبارك، تحقيق). دار الفكر المعاصر.

بشارات، أ. م. (2023). الوظيفة الإسناديّة لـ"أداة النفي" في الجملة العربية سياق النفي في التواصل الفعليّ. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 5*(2)، 147–181. https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1497

البقري، أ. (1980). *أساليب النفي في القرآن الكريم*. مطابع دار الناشر الجامعي.

البيهقي، أ. (1994) .*سنن البيهقي الكبرى* (محمد عبد القادر عطا، تحقيق). مكتبة دار الباز.

الترمذي، م. (د.ت.) .*سنن الترمذي)* (أحمد محمد شاكر، وآخرون، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.

الثعلبي، أ. (2002). *الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)* (أبي محمد بن عاشور، تحقيق). دار إحياء التراث.

الجصّاص، أ. (1405). *أحكام القرآن* (محمد الصادق قمحاوي، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.

ابن جني، ع.(د.ت.) .*اللُمع في العربية* (فائز فارس، تحقيق). دار الكتب الثقافية.

أبوحيان، م.(1420) .*البحر المحيط في التفسير* (صدقي محمد جميل، تحقيق). دار الفكر.

ابن خالويه. ح. (1401) .*الحجّة في القراءات السبع* (عبد العال سالم مكرم، تحقيق؛ ط.4). دار الشروق.

الخُضَري، م. (2006). *حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*(يوسف الشيخ محمد البقاعي، تحقيق). دار الفكر للطباعة والنشر.

الخطيب، م. (1995). *دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. برواية: ابن أبي الفرج الأردستاني*. دار الكتب العلمية.

الداني، ع. (1984). *التيسير في القراءات السبع* (أوتو تريزل، تحقيق). دار الكتاب العربي.
الدمياطي، أ. (1998). *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*. (أنس مهرة، تحقيق). دار الكتب العلمية.
الذبياني، ز. (1977). *ديوان النابغة الذبياني* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). دار المعارف.
الراجحي، ع. (1988). *التطبيق النحوي*. دار النهضة العربية.
الرازي، م. (1420). *مفاتيح الغيب - التفسير الكبير*. دار إحياء التراث العربي.
الرازي، م. (1995). *مختار الصحاح* (محمود خاطر، تحقيق). مكتبة لبنان ناشرون.
الراغب الأصفهاني، ح. (2005). *المفردات في غريب القرآن* (محمد خليل عيتاني، تحقيق). دار المعرفة.
الزجّاجي، ع. (1985). *اللامات*(مازن المبارك/، تحقيق). دار الفكر.
الزركشي، م. (1957). *البرهان في علوم القرآن*. (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). دار إحياء الكتب العربية.
الزمخشري، م. (2001). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (عبد الرزاق المهدي، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.
ابن زنجلة، ع. (1982). *حجّة القراءات*. (سعيد الأفغاني، تحقيق؛ ط.2). مؤسسة الرسالة.
السامرائي، ف. (2003). *معاني النحو* .دار الفكر.
ابن السرّاج، م. (1996). *الأصول في النحو*. (عبد الحسين الفتلي، تحقيق). مؤسسة الرسالة.
أبو السعود، م.(د.ت.) .*إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم* .دار إحياء التراث العربي.
السمعاني، م. (1997). *تفسير القرآن*. (ياسر بن إبراهيم، غنيم بن عباس، تحقيق). دار الوطن.
السيوطي، ع. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (عبد الحميد هنداوي، تحقيق). المكتبة التوقيفية.
السيوطي، ع .(1996) .*الإتقان في علوم القرآن* (سعيد المندوب، تحقيق). دار الفكر.
الشامي، أ. إ. أ. (2021). الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم: دراسة دلالية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 1* (8)، 308–351. https://doi.org/10.53286/arts.v1i8.298
شوك، م. ع. (2022). قراءةٌ في تركيب (لاسِيَّما) مع تحقيق رسالة "كَشْف العَما عن معاني لاسِيَّما" للمِزْجاجيّ (ت.1265هـ). *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 1* (13)، 7–45. https://doi.org/10.53286/arts.v1i13.823
الشوكاني، م. (د.ت.) .*فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية في علم التفسير* .دار الفكر.
الطبري، م. (2000) .*جامع البيان في تأويل القرآن* (تح. أحمد محمد شاكر). مؤسسة الرسالة.
عبد الباقي، م. (1371). *المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم*. (منصور فهمي، تحقيق). انتشارات إسلامي.
ابن العربي، أ. (1999). *المحصول في أصول الفقه*. (حسين علي اليدري، تحقيق). دار البيارق.
عضيمة، م. (2004). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. دار الحديث.
ابن عطية، ع.(1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق). دار الكتب العلمية.
العكبري، ع. (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن* (علي محمد البجاوي، تحقيق). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العكبري، ع. (1995) .*اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهان، تحقيق). دار الفكر.
العليوي، ص. ب. أ. ب. س. (2021). أثر السياق في التوجيه البلاغي. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 1* (1)، 170–210. https://doi.org/10.53286/arts.v1i1.228
ابن عيسى، ع. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (حسن حمد، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، خ. (1995). *الجمل في النحو*(فخر الدين قباوة، تحقيق).د. ن.
الفيروز آبادي، م. (2003). *القاموس المحيط*. دار إحياء التراث العربي.
الفيّومي، أ. (د.ت). *المصباح المنير*. المكتبة العلمية.
القرطبي، م.(1964). *الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي*(أحمد البردوني، تحقيق). دار الكتب المصرية.
ابن قنبر، ع. (1988). *الكتاب كتاب سيبويه* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق). مكتبة الخانجي.
ابن قيم الجوزيّة. (د.ت). *بدائع الفوائد*. (محمد منير عبده آغا، تحقيق). دار الفكر.
القيسي، م. (1405). *مشكل إعراب القرآن*. (حاتم صالح الضامن، تحقيق). مؤسسة الرسالة.
ابن كثير، إ. (1419). *تفسير القرآن العظيم - تفسير ابن كثير* (محمد حسين، تحقيق). دار الكتب العلمية
الكلبي، م. (1416). *التسهيل لعلوم التنزيل* (عبد الله الخالدي، تحقيق). دار الأرقم.
امرئ القيس، أ. (د.ت). *ديوان امرئ القيس*. (عمر فاروق الطبّاع، تحقيق). دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر.
ابن ماجة، م. (د.ت). *سنن ابن ماجة*. (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). دار الفكر.
ابن مالك، م. (1985). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). دار الفكر.
المبرد، م. (د.ت.). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق). عالم الكتب.
المخزومي، م. (1986). *في النحو العربي نقد وتوجيه*. دار الرائد العربي.
المرادي، ح. (1992). *الجَنَى الداني في حروف المعاني* (فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، تحقيق). دار الكتب العلمية.
مسلم ح.(د.ت.). *صحيح مسلم* (تح. محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.
مغالسة، م. (2001). *النحو الشافي*. مؤسسة الرسالة.
المقوشي، ع. ب. ع. (2021). توكيد الفعل المضارع بالنون. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 1*(11)، 123–158. https://doi.org/10.53286/arts.v1i11.577
ابن منظور، م.(د.ت.) *لسان العرب* .دار صادر
المؤيَّد، أ. (2003). *القرآن المُفسَّر بإعرابٍ مُيسَّر*. دار الملاك للطباعة والنشر.
النَّحَّاس، أ. (1421). *إعراب القرآن* (عبد المنعم خليل إبراهيم، تحقيق). دار الكتب العلمية.
النسائي، أ. (1986). *المجتبى من السنن- سنن النسائي*. مكتب المطبوعات الإسلامية.
النميري، ع. (1982). *ديوان جران العود النميري*. صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب. رواية: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري (نوري حمّودي القيسي، تحقيق). منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق.
ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*(مازن المبارك، محمد علي حمد الله، تحقيق). دار الفكر.
ابن هشام، ع. (1990). *شرح قطر الندى وبلّ الصدى* (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). دار الخير للطباعة، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع.
ابن هشام، ع. (1979). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). دار الجيل.
ابن يعيش، م. (2001). *شرح مفصَّل الزمخشري* (إميل بديع يعقوب. تحقيق). دار الكتب العلمية.

References

The Holy Qur'an.
ʿAbd al-Bāqī, M. (1952/1371 AH). *Al-Muʿjam al-mufahras li-alfāẓ al-Qurʾān al-karīm* (Manṣūr Fahmī, Ed.). Intishārāt Islāmī.

Abū al-Suʿūd, M. (n.d.). *Irshād al-ʿaql al-salīm ilā mazāyā al-kitāb al-karīm*. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Abū Ḥayyān, M. (1999/1420 AH). *Al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr* (Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-ʿAkbarī, ʿA. (1995). *Al-Lubāb fī ʿilal al-bināʾ wa-al-iʿrāb* (ʿAbd Allāh al-Nabhān, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-ʿAkbarī, ʿA. (n.d.). *Al-Tibyān fī iʿrāb al-Qurʾān* (ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Ed.). Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāʾuh.

Al-Alaiwi, S. B. A. B. S. A. S. (2021). The impact of context on rhetorical guidance. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(1), 170–210. https://doi.org/10.53286/arts.v1i1.228

Al-Ālūsī, M. (1994/1415 AH). *Rūḥ al-maʿānī fī tafsīr al-Qurʾān al-ʿaẓīm wa-al-sabʿ al-mathānī* (ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Anbārī, ʿA. (2006). *Al-Bayān fī gharīb iʿrāb al-Qurʾān* (Ṭaha ʿAbd al-Ḥamīd Ṭaha, Ed.). Egyptian General Book Authority.

Al-Anbārī, ʿA. (n.d./161 AH?). *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Anṣārī, Z. (1991/1411 AH). *Al-Ḥudūd al-anīqah wa-al-taʿrīfāt al-daqīqah* (Māzin al-Mubārak, Ed.). Dār al-Fikr al-Muʿāṣir.

Al-Astarābādhī, M. (1996). *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah, maʿrūf bi-Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib* (Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Ed.). University of Qaryūnis.

Al-Azharī, M. (1979/1399 AH). *Al-Zāhir fī gharīb alfāẓ al-Shāfiʿī* (Muḥammad Jabr al-Alfī, Ed.). Ministry of Awqāf and Islamic Affairs, Kuwait.

Al-Baqarī, A. (1980). *Asālīb al-nafī fī al-Qurʾān al-karīm*. Maṭābiʿ Dār al-Nāshir al-Jāmiʿī.

Al-Bayhaqī, A. (1994). *Sunan al-Bayhaqī al-kubrā* (Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Ed.). Maktabat Dār al-Bāz.

Al-Dānī, ʿA. (1984). *Al-Taysīr fī al-qirāʾāt al-sabʿ* (Otto Pretzl, Ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Al-Dhubyānī, Z. (1977). *Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Maʿārif.

Al-Dimyāṭī, A. (1998). *Ittiḥāf fuḍalāʾ al-bashar fī al-qirāʾāt al-arbaʿa ʿashar* (Anas Mahrah, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Farāhīdī, Kh. (1995). *Al-Jumal fī al-naḥw* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, Ed.). n.p.

Al-Fayyūmī, A. (n.d.). *Al-Miṣbāḥ al-munīr*. Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah.

Al-Fīrūzābādī, M. (2003). *Al-Qāmūs al-muḥīṭ*. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Iṣfahānī, A. (n.d.). *Al-Aghānī* (Samīr Jābir, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-Jaṣṣāṣ, A. (1985/1405 AH). *Aḥkām al-Qurʾān* (Muḥammad al-Ṣādiq Qamḥāwī, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Kalbī, M. (1995/1416 AH). *Al-Tashīl li-ʿulūm al-tanzīl* (ʿAbd Allāh al-Khālidī, Ed.). Dār al-Arqam.

Al-Khaṭīb, M. (1995). *Durrah al-tanzīl wa-ghurrah al-taʾwīl fī bayān al-āyāt al-mutashābihāt fī kitāb Allāh al-ʿazīz*. Narrated by Ibn Abī al-Faraj al-Ardistānī. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Khuḍarī, M. (2006). *Ḥāshiyat al-Khuḍarī ʿalā Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqāʿī, Ed.). Dār al-Fikr li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

Al-Makhzūmī, M. (1986). *Fī al-naḥw al-ʿArabī: Naqd wa-tawjīh*. Dār al-Rāʾid al-ʿArabī.

Al-Maqushi, O. B. A. . (2021). Present Tense Verb Affirmation with Nūn. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(11), 123–158. https://doi.org/10.53286/arts.v1i11.577

Al-Muʾayyad, A. (2003). *Al-Qurʾān al-mufassar bi-iʿrāb muyassar*. Dār al-Malak li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

Al-Mubarrad, M. (n.d.). *Al-Muqtaḍab* (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, Ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Murādī, Ḥ. (1992). *Al-Jinā al-dānī fī ḥurūf al-maʿānī* (Fakhr al-Dīn Qabāwah & Muḥammad Nadīm Fāḍil, Eds.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Naḥḥās, A. (2000/1421 AH). *Iʿrāb al-Qurʾān* (ʿAbd al-Munʿim Khalīl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Nasāʾī, A. (1986). *Al-Mujtabā min al-sunan – Sunan al-Nasāʾī*. Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyyah.

Al-Numayrī, ʿA. (1982). *Dīwān Jarrān al-ʿŪd al-Numayrī*. Compiled by Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Ḥabīb. Narrated by Abū Saʿīd al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Sukkarī (Nūrī Ḥammūdī al-Qaysī, Ed.). Publications of the Ministry of Culture and Information, Iraq.

Al-Qaysī, M. (1985/1405 AH). *Mushkil iʿrāb al-Qurʾān* (Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Qurṭubī, M. (1964). *Al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān – Tafsīr al-Qurṭubī* (Aḥmad al-Bardūnī, Ed.). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.

Al-Rāghib al-Iṣfahānī, H. (2005). *Al-Mufradāt fī gharīb al-Qurʾān* (Muḥammad Khalīl ʿItānī, Ed.). Dār al-Maʿrifah.

Al-Rājihī, ʿA. (1988). *Al-Taṭbīq al-naḥwī*. Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah.

Al-Rāzī, M. (1995). *Mukhtār al-ṣaḥāḥ* (Maḥmūd Khāṭir, Ed.). Maktabat Lubnān Nāshirūn.

Al-Rāzī, M. (1999/1420 AH). *Mafātīḥ al-ghayb – al-Tafsīr al-kabīr*. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Samʿānī, M. (1997). *Tafsīr al-Qurʾān* (Yāsir ibn Ibrāhīm & Ghunaym ibn ʿAbbās, Eds.). Dār al-Waṭan.

Al-Sāmirrāʾī, F. (2003). *Maʿānī al-naḥw*. Dār al-Fikr.

Al-Shami, A. E. (2021). Detached Exclusion in the Holy Quran: A semantic Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(8), 308–351. https://doi.org/10.53286/arts.v1i8.298

Al-Shawkānī, M. (n.d.). *Fatḥ al-qadīr al-jāmiʿ bayna fannay al-riwāyah wa-al-dirāyah fī ʿilm al-tafsīr*. Dār al-Fikr.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1996). *Al-Itqān fī ʿulūm al-Qurʾān* (Saʿīd al-Mandūb, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-Suyūṭī, ʿA. (n.d.). *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Ed.). Al-Maktabah al-Tawqīfiyyah.

Al-Ṭabarī, M. (2000). *Jāmiʿ al-bayān fī taʾwīl al-Qurʾān* (Aḥmad Muḥammad Shākir, Ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Thaʿlabī, A. (2002). *Al-Kashf wa-al-bayān (Tafsīr al-Thaʿlabī)* (Abī Muḥammad ibn ʿĀshūr, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth.

Al-Tirmidhī, M. (n.d.). *Sunan al-Tirmidhī* (Aḥmad Muḥammad Shākir et al., Eds.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Zajjājī, ʿA. (1985). *Al-Lāmāt* (Māzin al-Mubārak, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-Zamakhsharī, M. (2001). *Al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-ʿuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-taʾwīl* (ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Zarkashī, M. (1957). *Al-Burhān fī ʿulūm al-Qurʾān* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah.

Basharat, A. M. (2023). Predication Function of the Negation Article in the Arabic Sentence: Negation Context in Verbal Communication. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(2), 147–181. https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1497

Ibn Ājurrūm, M. (n.d.). *Matn al-Ājrūmiyyah fī ʿilm al-ʿArabiyyah* (Aḥmad Zaynī Daḥlān, Commentary). Maktabat al-Irshād.

Ibn al-ʿArabī, A. (1999). *Al-Maḥṣūl fī uṣūl al-fiqh* (Ḥusayn ʿAlī al-Yadrī, Ed.). Dār al-Bayāriq.

Ibn al-Sarrāj, M. (1996). *Al-Uṣūl fī al-naḥw* (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn ʿAṭiyyah, ʿA. (2001/1422 AH). *Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz* (ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī Muḥammad, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Hishām, ʿA. (1979). *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Jīl.

Ibn Hishām, ʿA. (1985). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* (Māzin al-Mubārak & Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, Eds.). Dār al-Fikr.

Ibn Hishām, ʿA. (1990). *Sharḥ Qaṭr al-nadā wa-ball al-ṣadā* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Khayr li-al-Ṭibāʿah, Maktabat Ṭaybah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Ibn ʿĪsā, ʿA. (1998). *Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Ḥasan Ḥamad, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Jinnī, ʿA. (n.d.). *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah* (Fāʾiz Fāris, Ed.). Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah.

Ibn Kathīr, I. (1998/1419 AH). *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿaẓīm — Tafsīr Ibn Kathīr* (Muḥammad Ḥusayn, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Khālawayh, Ḥ. (1981/1401 AH). *Al-Ḥujjah fī al-qirāʾāt al-sabʿ* (ʿAbd al-ʿĀl Sālim Makram, Ed.; 4th ed.). Dār al-Shurūq.

Ibn Mājah, M. (n.d.). *Sunan Ibn Mājah* (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Mālik, M. (1985). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Manẓūr, M. (n.d.). *Lisān al-ʿArab*. Dār Ṣādir.

Ibn Qayyim al-Jawziyyah. (n.d.). *Badāʾiʿ al-fawāʾid* (Muḥammad Munīr ʿAbduh Āghā, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Qunbur, ʿA. (1988). *Al-Kitāb (Kitāb Sībawayh)* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

Ibn Yaʿīsh, M. (2001). *Sharḥ Mufaṣṣal al-Zamakhsharī* (ʾImīl Badīʿ Yaʿqūb, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Zanjalah, ʿA. (1982). *Ḥujjat al-qirāʾāt* (Saʿīd al-Afghānī, Ed.; 2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Imruʾ al-Qays, A. (n.d.). *Dīwān Imruʾ al-Qays* (ʿUmar Fārūq al-Ṭabbāʿ, Ed.). Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

Mughālisah, M. (2001). *Al-Naḥw al-shāfī*. Muʾassasat al-Risālah.

Muslim, Ḥ. (n.d.). *Ṣaḥīḥ Muslim* (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

ʿUḍaymah, M. (2004). *Dirāsāt li-uslūb al-Qurʾān al-karīm*. Dār al-Ḥadīth.